مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

حكومة السوداني ومسارات العلاقة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي

فراس إلياس

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org

Since 2014

حكومة السوداني ومسارات العلاقة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي

فراس إلياس*

مع نيل حكومة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني الثقة من البرلمان العراقي، ظهرت عديد من التوقعات التي أطَّرت عمل مراكز الأبحاث والدارسات، ودارت حول طبيعة مآلات التوجه الخارجي لهذه الحكومة في المرحلة المقبلة، سواءً على مستوى البيئتين الإقليمية أم الدولية، وفي هذا الإطار حظيت العلاقة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي باهتمام بالغ، وذلك لما لها من تأثير كبير في الداخل العراقي، إلى جانب دورها في صياغة معادلة التوازن الإقليمي في المنطقة، وعلى هذا الأساس تأتي هذه الورقة لتسلِّط الضوء على طبيعة هذه العلاقة والمتغيرات التي تحيط بها؛ للوصول لفهم إستراتيجي أكثر وضوح للإطار العام الذي يربط العراق بالمنظومة الخليجية.

العراق والمصالحة الخليجية

رحَّب العراق بالمصالحة الخليجية بعد توترات دامت أكثر من ثلاث سنوات بين قطر من جهة، والسعودية والإمارات والبحرين من جهة أخرى، وقال وزير الخارجية العراقي فؤاد حسين على إثر البيان الختامي الذي تمخَّضت عنه قمة العلا في السعودية في يناير 2021: «نبارك لمجلس التعاون الخليجي نجاح اجتماع قمة العلا، ونرحِّب بعودة العلاقات بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر إلى إطارها الطبيعي»[1]. جاء هذا الترحيب العراقي نتيجة إدراك عراقي بأنَّ استمرار الخلافات الخليجية الخليجية قد يلقي بظلاله على الوضع في العراق، والتأثير تأثيراً مباشراً في سياسته الخارجية، خصوصاً مع محيطه الإقليمي؛ بسبب التعقيدات في الصراعات الإقليمية، وخصوصاً بين السعودية وإيران، فضلاً عن سياسة المحاور والتكتلات التي نشأت في المنطقة في الأزمة الخليجية، هذا فضلاً عن سعي العراق إلى استئناف العمل بعديد من المشاريع الخليجية فيه، والتي توقفت بسبب الأزمة، ومنها أنبوب نقل الغاز القطري إلى تركيا عبر الأراضي العراقية، ومشروع السكك الحديدية بين الخليج وتركيا عبر العراق، خصوصاً أنَّ هذه المشاريع ستساعد في تحريك عجلة

1. «العراق يرحب بعودة العلاقات السعودية–القطرية»، موقع الجزيرة للأخبار، في 08 يناير 2021، تاريخ الاطلاع 19 سبتمبر 2021. https://bit.ly/3kjtTvF

* باحث.

الاقتصاد العراقي الذي يعاني كثيراً من الأزمات[2].

يتمثَّل التأثير الإستراتيجي الأبرز للمصالحة الخليجية حيال العراق في إمكانية أن تبلور هذه المصالحة موقف خليجي موحَّد من الحالة العراقية، وبالإطار الذي يخلق حالة توازن سياسي مع التأثير الإيراني والتركي، إلى جانب الدور الذي نهضت المصالحة الخليجية بتخفيف التوترات الداخلية العراقية، عبر ضبط إيقاع التيارات والكتل السياسية التي ترتبط بعلاقات جيدة مع دول الخليج، والدور الذي يمكن أن ينهض العراق بإجراء تسويات سياسية على مستوى أعلى، سواءً على مستوى العلاقات السعودية الإيرانية أم على مستوى العلاقات الإقليمية بصورة أوسع، وهو ما برهنت عليه قمة بغداد للتعاون والشراكة التي عقدت في أغسطس 2021، إذ نجح العراق في جمع معظم القوى الإقليمية المختلفة، وبرهنت قدرة العراق على خلق توافق سياسي إقليمي يعيد للمنطقة استقرارها، وهي قدرة لم تكن لتتوفَّر لولا المصالحة الخليجية، والموقف الخليجي الموحَّد بدعم جهود العراق في هذا السياق.

لذا يمكن القول إنَّ الأزمة الخليجية أثَّرت بصورة كبيرة على دور العراق السياسي، خصوصاً أنَّها جاءت في ظل ظروف صعبة عاشها العراق، سياسياً وأمنياً، إذ واجه العراق تحدياً كبيراً في الحصول على موقف خليجي موحد، عبر سعيه الحصول على مساعدات اقتصادية، ممَّا جعل العراق يعاني من انعدام هامش المناورة السياسية بين دول الخليج، بفعل حالة الاستقطاب السياسي الحاد الذي رافق الأزمة، ومن ثَمَّ فإنَّ العراق نظر للمصالحة الخليجية من منطلق أنَّها فرصة لخلق حالة انفتاح سياسي على كل دول المنظومة الخليجية، لإقامة علاقات أوسع وأكثر فعالية، وتحديداً في إطار جهود إعادة الإعمار، وهو ما برز واضحاً في المساعدات التي قدَّمتها قطر لإعمار بعض المدن المدمَّرة نتيجة الحرب ضد تنظيم «داعش»، كما قدمت الإمارات مساعدات مالية كبيرة لإعادة إعمار جامع النوري في مدينة الموصل، فضلاً عن إعلان السعودية سعيها القيام بمشروعات استثمارية وزراعية كبيرة في صحراء الأنبار.

تأتي إحدى أبرز الفرص –التي سعى العراق إلى أن تترجمها المصالحة الخليجية– في إطار إيجاد بدائل اقتصادية–طاقوية أكثر فائدة من إمدادات الطاقة الإيرانية، ومع الجهود التي بذلتها حكومة

2. «تحليل إخباري: المصالحة الخليجية هل سيستفاد منها العراق؟»، شبكة أخبار الصين، في 18 يناير 2021، تاريخ الاطلاع 19 سبتمبر 2021. https://bit.ly/2VSqw5v

مصطفى الكاظمي في إكمال مشروع نقل الطاقة مع دول الخليج؛ لمنح العراق مرونة في توفير إمدادات الطاقة الكهربائية من مصادر متعددة، وتحقيق توازن اقتصادي كمقدمة للتوازن السياسي الخليجي مع إيران، إلا أنَّ هناك كثيراً من العقبات التي وقفت في طريق حكومة الكاظمي بهذا الاتجاه، بعضها نابع من البيئة الداخلية العراقية، وبعضها إقليمي.

إنَّ ما يؤشر إلى تصاعد قيمة العراق في الإدراك الإستراتيجي الخليجي بعد المصالحة هو قناعة دول الخليج بأنَّ العراق من أهم ساحات التجاذب بين القوى المتناحرة إقليمياً ودولياً، ومن ثَمَّ فإنَّ أيَّ علاقات خليجية أوسع مع العراق، قد تنجح في تخليص العراق من حالة التنافس الإقليمي، وتحويله إلى ساحة للتعاون، ولعل هذا ما دلَّلت عليه مخرجات اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي الذي عُقِدَ في الرياض في 16 سبتمبر 2021، إذ برز فيه حضور وزير خارجية العراق فؤاد حسين، وهي حالة سياسية تحدث للمرة الأولى، وتُعْطِي دفعة قوية للعلاقات العراقية الخليجية مستقبلاً.

الموقف الخليجي من حكومة السوداني

حرصت دول مجلس التعاون الخليجي على التفاعل المبكر مع تطورات الساحة العراقية، وتحديداً بعد نيل حكومة رئيس الوزراء العراقي محمد شياع السوداني الثقة من البرلمان العراقي، إذ هنَّأ أمين عام مجلس التعاون الخليجي (نايف الحجرف) بـ»انتخاب عبداللطيف رشيد رئيساً للعراق، ومحمد شياع السوداني على تكليفه بتشكيل الحكومة الجديدة»[3]. عكس هذا الترحيب الخليجي فهماً واضحاً من قبل دول مجلس التعاون الخليجي لضرورة الانخراط بصورة مبكِّرة في التعاون مع حكومة السوداني، وعدم تكرار الأخطاء السابقة في اتخاذ مواقف متشنِّجة من بعض الحكومات السابقة، وتحديداً حكومتي رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، والتي عقدت كثيراً مسار العلاقات بين العراق ودول المنظومة الخليجية.

قابل هذا الترحيب بياناً واضحاً عبَّر فيه السوداني عن سعيه لتبنِّي سياسة أكثر توازناً في علاقات العراق مع دول الإقليم، إلى جانب سعيه الاستمرار في سياسة الحوار الإقليمي، ليس فقط بين السعودية وإيران، وإنَّما بضرورة توسيع قاعدة الحوار لتشمل دولاً أخرى كالأردن ومصر، وهي

3. مجلس التعاون الخليجي وأستراليا وروسيا يهنئون بانتخاب رشيد وتكليف السوداني، وكالة الأنباء العراقية، في 14 أكتوبر 2022. https://bit.ly/3Xf0PGB

مؤشرات أكَّدها السوداني بوقت سابق في منهاجه الوزاري، فضلاً عن أنَّ أولى جولاته الخارجية كانت لدولة الكويت في 23 نوفمبر الماضي، وهي بادرة حاول فيها السوداني أن يعكس رسالة اطمئنان لدول مجلس التعاون الخليجي عن التوجُّه الجديد للحكومة العراقية.

لم تكتفِ دول مجلس التعاون الخليجي برسائل الترحيب لتشكيل حكومة السوداني، بل حاولت أيضاً ترجمة هذه الرسائل على صورة نهج دبلوماسي على أرض الواقع، وكان ذلك عبر قيام السعودية بتوجيه دعوة للسوداني للمشاركة في أعمال القمة العربية الصينية التي عقدت في الرياض في كانون الأول/ ديسمبر 2022، إذ تحاول دول مجلس التعاون الخليجي، وتحديداً السعودية، ربط العراق بالترتيبات السياسية والأمنية والاقتصادية التي يمكن أن تشهدها منطقة الخليج، إدراكاً منها بأنَّ وجود العراق في إطار هذه الترتيبات، سيجعل منه عنصر استقرار إقليمي، خصوصاً أنَّ التجارب السابقة برهنت على أنَّ محاولة عزل العراق قد أدَّت لنتائج كارثية عانت منها دول الخليج، وتحديداً في الحرب على تنظيم «داعش».

وفي هذا السياق؛ فإنَّه في 26 أكتوبر الماضي، أعلن الأمير محمد بن سلمان عن «قيام صندوق الاستثمارات العامة بتأسيس (5) شركات إقليمية، تستهدف الاستثمار في كل من الأردن والبحرين والسودان، والعراق، وسلطنة عمان، إذ بلغت قيمة الاستثمارات المستهدفة ما يصل إلى (90) مليار ريال، ومن اللافت أنَّ العراق ضمَّن الدول المستهدفة، مع بيئته الأمنية والسياسية المتقلبة، ومع موقف الرياض من بعض قوى الإطار التنسيقي، إلا أنَّها سارعت إلى تهنئة السوداني، إذ بعث الملك سلمان بن عبدالعزيز برسالة إلى السوداني، جاء فيها «بمناسبة منح الثقة لحكومتكم من قبل البرلمان العراقي، يسرنا أن نبعث لدولتكم أصدق التهاني، وأطيب التمنيات بالتوفيق والسداد»، كما أجرى وزير الدفاع السعودي الأمير خالد بن سلمان اتصالاً هاتفياً في 6 نوفمبر مع وزير الدفاع العراقي ثابت العباسي، وبحث فيه «تطوير التعاون والتنسيق في المجال الدفاعي، وسبل دعمهما وتعزيزهما»، وفي 27 نوفمبر، سلَّم السفير السعودي في بغداد عبدالعزيز الشمري، رئيس الجمهورية عبداللطيف رشيد، دعوة رسمية من الملك سلمان عبدالعزيز؛ لحضور القمة العربية الصينية، والتي عقدت في الرياض كما أُشِير[4].

4. حسن المصطفى، حكومة السوداني وبناء الثقة مع محيطها العربي!، جريدة الشرق الأوسط، في 4 ديسمبر 2022. https://bit.ly/3COYtWC

وفي إطار تواصل رسائل الدعم الخليجي لحكومة السوداني، ذكر البيان الختامي لمجلس التعاون الخليجي في دورته الـ(43) الذي عُقِدَ في ديسمبر الماضي، أنَّ «مواقفه وقراراته ثابتة تجاه العراق الشقيق، ودعم الجهود القائمة لمكافحة الإرهاب وتحقيق الأمن والاستقرار في العراق»، مشدداً على «أهمية الحفاظ على سلامة أراضي العراق ووحدتها، وسيادته الكاملة وهويته العربية الإسلامية، ونسيجه الاجتماعي ووحدته الوطنية، ومساندته لمواجهة الجماعات الإرهابية تكريساً لسيادة الدولة وإنفاذ القانون»[5].

إجمالاً فإنَّه مع ذهاب أكثر التوقُّعات باتجاه الحديث عن تراجع كبير قد يصيب العلاقة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي في حقبة حكومة السوداني، وهي توقعات لم تكن مبنية على أساس العلاقة بين حكومة السوداني ودول مجلس التعاون الخليجي، بقدر ما كانت مبنية على مواقف سياسية سابقة لبعض قوى الإطار التنسيقي من بعض دول الخليج، إلا أنَّ الإيجابية الكبيرة التي أطَّرت العلاقة بين حكومة السوداني ودول مجلس التعاون الخليجي حتى الآن، تُشير إلى أنَّه يمكن البناء عليها في المستقبل القريب، نحو تفعيل مزيد من مسارات التعاون بين الجانبين، ولعل التوافق –ومن ثَمَّ الدعم الخليجي لإقامة بطولة كأس الخليج العربي «خليجي 25» في البصرة– يمكن أن يشكِّل جسراً لمزيد من التفاعل العراقي الخليجي، ليس على المستوى الرسمي فحسب، وإنَّما على المستوى الشعبي أيضاً.

متغيرات مؤثرة

تؤطِّر العلاقة بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي عديداً من المتغيرات المؤثرة، وجعلت بدورها العلاقات تتموَّج ما بين الاستقرار وعدم الاستقرار، إذ كان للتغيرات الداخلية التي شهدتها العراق بعد عام 2003، وطبيعة التعامل الخليجي معها، دوراً كبيراً في عدم تمكُّن العراق الوصول لأرضية صلبة مع أغلب دول المنظومة الخليجية، خصوصاً على المستوى السياسي والاقتصادي، ومع سياسة الانفتاح العراقي على دول مجلس التعاون الخليجي التي وضعت أسسها حكومة رئيس الوزراء الأسبق عادل عبدالمهدي، عبر تشكيل مجلس التعاون الإستراتيجي مع السعودية، ومن ثَمَّ تفعيل دبلوماسية المسار الثاني مع دول الخليج في حكومة رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي،

5. مجلس التعاون الخليجي يؤكد مواقفه وقراراته الثابتة تجاه العراق، وكالة الأنباء العراقية، في 12 ديسمبر 2022.
https://bit.ly/3QIhAHR

فضلاً عن دبلوماسية الانفتاح النشط مع دول الخليج في حكومة رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظميّ، إلا أنَّ العلاقات العراقية الخليجية ما زالت لم تصل لنقطة نهائية يمكن البناء عليها في المرحلة المقبلة.

إذ ما زالت هناك عديد من الملفات التي لم يتمكن عن طريقها العراق اعتماد نهج خارجي واضح المعالم، بل والأكثر من ذلك، لم يتمكن العراق من بلورة قرار سياسي واضح، والسبب في ذلك يرجع بصورة رئيسة للطبيعة التوافقية التي تحكم عملية تشكيل الحكومات العراقية، ممَّا جعلها خاضعة بطريقة أو بأخرى لإرادات القوى السياسية المتحكِّمة بعملية تشكيلها، أكثر من خضوعها لحسابات النفقة والمنفعة التي تتحكَّم بمسار السياسات الخارجية للدول.

وفي هذا السياق؛ تبرز أمامنا عديداً من القضايا والملفات التي تؤطِّر العلاقات العراقية الخليجية، والتي يمكن الإشارة إليها على النحو الآتي:

مشروع الربط الكهربائي العراقي الخليجي: مع إعلان وزارة الكهرباء العراقية عبر اجتماعها الأخير مع هيئة الربط الخليجي في 24 نوفمبر الماضي عن استكمال المراحل النهائية لمشروع الربط الكهربائي العراقي الخليجي، مبينةً أنَّ المشروع سيكون على أرض الواقع بحلول نهاية عام 2023، إلا أنَّ نظرة يسيرة لطبيعة التعاطي السياسي العراقي مع هذا المشروع، يعطي تصوراً واضحاً بأنَّ هناك إرادات سياسية تعمل على عدم إتمامه، مع الفائدة الاقتصادية التي يمكن أن يتحصَّل عليها العراق في حالة إنجازه، إلى جانب التأثيرات التي ستطال إمدادات الطاقة من إيران، إذ سيوفر هذا المشروع للعراق استيراد كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية بأسعار تقل عن أسعار استيراد الطاقة من إيران، ممَّا قد يجعل العراق في نهاية المطاف يقلِّل من حاجاته الطاقوية المستوردة من إيران، وهو ما تحاول إيران ألَّا يحصل، سواءً عبر الضغط السياسي أم الدبلوماسي، في ظل حاجاتها المالية الكبيرة بفعل استمرار خضوعها لسياسة العقوبات الأمريكية المفروضة عليها منذ مايو 2018.

الاستفادة من الاستثمارات العربية: يلاحظ أنَّ مواصلة حكومة السوداني انفتاحها على محيط العراق العربي، سوف ينعكس على العراق إيجاباً، إذ إنَّه سيجذب الاستثمارات العربية للاقتصاد العراقي، لا سيَّما السعودية منها، خصوصاً مع إعلان صندوق الاستثمارات العامة السعودي عزمه تأسيس شركات إقليمية لاستثمار (24) مليار دولار في عدد من دول المنطقة ومنها

العراق، كما أنَّ مصر والأردن تتطلعان إلى تفعيل الشراكة الاقتصادية مع بغداد، وهو ما يخدم المصالح الاقتصادية للأطراف الثلاثة، وقد أعلن السوداني أنَّ حكومته ستكون حكومة خدمات، أي: إنَّ تركيزها سوف ينصب على توفير أفضل الخدمات للمواطنين، ومواجهة الفساد والبطالة والتضخُّم، وهي الأسباب التي أدَّت من قبْل لاندلا ع احتجاجات أكتوبر 2019، ولا شكَّ أنَّ قدرة الحكومة العراقية على تحسين الأوضاع الاقتصادية سوف ترتبط ارتباطاً أساسياً بقدرتها على تعزيز التعاون الاقتصادي مع الدول العربية، خصوصاً أنَّ دول الخليج العربي تعرض تصدير الطاقة للعراق بأسعار تقل عن نظيرتها الإيرانية، كما أنَّ الاستثمارات العربية سوف تساهم في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي، بما يقلِّل من احتقان الشارع العراقي[6] الذي يواجه اليوم أزمة التصاعد المستمر في سعر الدولار الأمريكي.

المتغير الإيراني: يمثِّل المتغيِّر الإيراني أحد أبرز الملفات إثارة للجدل في سياق العلاقات العراقية الخليجية، وهو ملف لم يستطعِ العراق تجاوزه طوال الفترة الماضية، كما أنَّ دول مجلس التعاون الخليجي بدورها، لم تتمكَّن من بناء دبلوماسية واضحة للفصل ما بين العراق كدولة من جهة، وما بين الدور الإيراني في العراق من جهة أخرى، إذ عادة ما تربط العراق في إطار حساباتها السياسية الخاصة بالتعامل مع إيران، وهو ما انعكس سلباً على العلاقات العراقية الخليجية في بعض المراحل، ومع محاولة العراق اعتماد نهج الحياد على هامش بعض الأزمات التي أطَّرت العلاقات الإيرانية الخليجية في مرحلة ما بعد 2018، إلا أنَّه من جهة أخرى لم يتمكَّن من بلورة هذا الحياد على أرض الواقع، وتحديداً على مستوى سلوكيات بعض التيارات السياسية العراقية التي تتمتَّع بعلاقات جيدة مع إيران وخطاباتها.

ومع النهج المتوازن الذي أظهرته حكومة السوداني حتى الآن في التعامل مع الدول الخليجية، فإنَّ هذه الدول مطالبة من جهة أخرى باعتماد نهج دبلوماسي أكثر تفهُّماً للحالة العراقية، خصوصاً أنَّها ساهمت بطريقة أو أخرى في وصول الأوضاع في العراق إلى الصورة التي عليها اليوم، إذ إنَّ تصاعد الدور الإيراني في العراق، كان في أحد أسبابه الرئيسة نتيجة للقطيعة السياسية التي مارستها دول المنظومة الخليجية مع العراق بعد عام 2003، وهو ما يتطلب منها فهماً أكبر للحالة العراقية، بصورة تتجاوز ربط العراق بحسابات العلاقة مع إيران.

6. فرص نجاح الحكومة العراقية الجديدة في الانفتاح على محيطها العربي، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، في 7 نوفمبر 2022. https://bit.ly/3iyZFH7

الفاعل الأمريكي: قدَّمتِ الإدارة الأمريكية مؤشرات إيجابية للتعامل مع حكومة السوداني، عبر تصريح أصدرته مساعد وزير الخارجية الأمريكي (جينيفر غافيتو) في 27 أكتوبر 2022، قالت فيه: «لدينا أجندة طموحة في العراق، ونعدُّه شريكاً إستراتيجياً، وحدث اليوم –في إشارة لحكومة السوداني– يسمح لنا أن نشدِّدَ على أنَّنا نَعدُّ العلاقة معه أساسية ومهمة، ونرى شريكاً في الحكومة العراقية الجديدة»، مبينةً أنَّ الرئيس جو بايدن «يسعى أن يكون العراق مركزاً لاستقرار الشرق الأوسط»[7].

يعكس هذا التصريح الأمريكي بدوره رؤية مركَّبة للدور العراقي في المنطقة، فمن جهة ترغب الولايات المتحدة في أن يكون العراق جزءاً من حركتها السياسية في المنطقة، ومن جهة أخرى أن يكون عنصراً مهماً في عملية التحوُّل الإستراتيجي الذي تمر به المنطقة أيضاً، فهي تجد بالتفاعل النشط الذي تشهده العلاقات العراقية الخليجية محركاً مهماً في سبيل مزيد التهدئة في منطقة الخليج، لما تمثله من أهمية إستراتيجية كبرى للولايات المتحدة، فضلاً عن ذلك تدرك الولايات المتحدة أنَّ العراق بثقله النفطي يمكن أن يشكِّل مع دول الخليج قوة مؤثرة في سوق الطاقة العالمية، ومع التوجُّهات الخليجية الجديدة عبر التفاعل مع روسيا والصين، فإنَّ الولايات المتحدة تجد في العراق متغيراً يمكن عن طريقه ضبط إيقاع التحركات الخليجية منى دون أن تذهب بعيداً عن الخيارات الأمريكية في الشرق الأوسط.

استنتاجات عامة

يُشيرُ الزخم السياسي الخليجي الكبير الذي يحظى به العراق بالوقت الحاضر إلى إدراك دول المنظومة الخليجية مجتمعةً بأنَّ العراق يمثِّل ركيزة مهمة في معادلة التوازن الإقليمي، ولا بدَّ من مساعدته لاستعادة دوره الإقليمي المؤثِّر، لما يمتلكه من مقومات مادية ومعنوية يمكن أن تشكِّل مصدَّة إستراتيجية مهمة بالمنطقة، كما أنَّ مكانة العراق في الإستراتيجية الأمريكية تشير إلى أنَّ العراق قد يشكِّل داعماً إستراتيجياً مهماً لدول الخليج، أكثر من أنَّه مهدد لها، وهي صورة بدت واضحة في التزام إدارة الرئيس بايدن بتسريع عملية الانسحاب الأمريكي من العراق، حتى تكون الدولة العراقية قادرة على القيام بأعبائها الأمنية بصورة ذاتية، إذ تدرك الولايات المتحدة أهمية دعم

7. الخارجية الأمريكية تكشف عن أول موقف صريح من حكومة السوداني المرتقبة، موقع الترا عراق، في 27 أكتوبر 2022. https://bit.ly/3CNPaGt

العراق ودفعه للانخراط أكثر في بيئته الإقليمية والخليجية، لما يمكن أن يوفِّره العراق من فرص لدعم الأمن والاستقرار في المنطقة، وهي أهمية تدركها دول الخليج أيضاً.

إنَّ العراق –من وجهة نظر دول الخليج– منطقة إستراتيجية مفصلية مهمَّة تربط دول الخليج بكلٍّ من تركيا وسوريا وإيران، كما أنَّه عمق إستراتيجي مهم؛ نظراً إلى حدوده البرية الطويلة مع دولة الكويت والسعودية. توضِّح هذه الأهمية بصورة كبيرة في الوقت الحاضر، فالإهمال الإستراتيجي الذي عاناه العراق في الإدراك الإستراتيجي الخليجي بعد عام 2003، ممَّا جعل العراق مهدداً إستراتيجياً كبيراً لدول الخليج، ومن ثَمَّ فإنَّ جعلَ العراق أحد أبرز اهتمامات دول الخليج بالوقت الحاضر يمثِّل تطوراً مهماً في النظرة الخليجية حيال العراق، عبر جعل عملية دعم العراق وتمكينه سياسياً واقتصادياً، أحد الأهداف الخارجية لدول المنظومة الخليجية.